مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات البلدان العربية ودور الأسواق المالية في تصحيح المسارات لمواجهة نظام العولمة
اسم الكاتب: د. سمير شرف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3930
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (6)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (6) 2003

الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات البلدان العربية ودور الأسواق المالية في تصحيح المسارات لمواجهة نظام العولمة

الدكتور سمير شرف*

(قبل للنشر في 2003/12/13)

□ الملخّص □

لكي نواجه عالم اليوم، عالم المتغيرات المذهلة الذي جعل الاقتصاديات العربية النفطية منها وغير النفطية وفقاً لخارطة مرسومة كما صاغتها دول المراكز الكبرى، من خلال تدوير الفوائض النفطية العربية ودخولها في دورة رأس المال العالمي، ليعاد تصديرها على شكل مديونية خارجية للبلدان العربية غير النفطية ومع وقوع هذه البلدان في شرك المديونية ووصفات صندوق النقد الدولي في كيفية تحديد المسارات وبناء الهياكل الاقتصادية لتلك البلدان، بات من الضروري إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية سواء على مستوى قطري أم قومي شامل في سبيل مواجهة التحديات الكبرى الناتجة عن التغيرات المدهشة التي أصابت الاقتصاد العالمي للرد على عالم اليوم؟، المطلوب تكتل اقتصادي عربي موحد، أحد جوانبه الهامة إقامة الأسواق المالية العربية التي تحمل مهمة مزدوجة الأولى منها تعبئة المدخرات المالية العربية وتوجيهها نحو الاستثمار، حيث بلغت الفوائض المالية العربية المهاجرة إلى الخارج 912 مليار دولار عام 1996.

والمهمة الثانية تتمثل بجذب الأموال المهاجرة من خلال المزايا التي تقدمها الأسواق المالية العربية والاستفادة من الدروس التي ألحقت الضرر بتلك الرساميل خصوصاً بعد أحداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقليص عبء المديونية الخارجية العربية القائمة على سوط المشروطية والتي بلغت 157، 7 مليار دولار عام 1996.

هذا ما سوف نبحثه من خلال دور إقامة الأسواق المالية العربية التي نواتها سوق مالية عربية موحدة تكون السبيل في استرجاع الأموال العربية المهربة إلى الخارج، وتسهل عملية تدفق الأموال العربية بين الأقطار العربية بين أقطارها وذلك من خلال تطوير الوسائل والقنوات الاستثمارية وأساليب الاستثمار القائمة وربط أسواق الأسهم والسندات العربية مع بعضها في بورصة مشتركة.

* مدرس في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية التجارة و الاقتصاد– جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (6)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (6) 2003

Unsettled Structures of the Economies of Arab Countries and the Corrective Role of Financial Markets in Facing Globalization

Dr. Samir sharaf *

(Accepted 13/12/2003)

□ ABSTRACT □

Arab economies, both at state and national levels need complete restructuring if they are to face the big challenges which have arisen from the incredible changes in the world economy of today. A carefully designed plan by the countries of the centre has made economies of Arab oil and non-oil countries part of the international monetary cycle, whereby the surpluses of Arab oil countries are rounded off as debts incurred by Arab non-oil countries. As debited countries, Arab nations are forced to follow the restructuring prescriptions of the International Monetary Fund. To meet this challenge, Arab economic agglomerate is required. An essential component of this agglomerate is the establishment of Arab financial markets that can serve a dual function: first to direct savings towards investment (Arab surpluses deposited abroad totaled $ 912 in 1996); second, to attract the money deposited abroad through incentives offered by Arab financial markets, and learn from the lessons of the aftermath September 11, 2001 in the US, from which Arab savings suffered.

This study discusses the role of Arabic financial markets whose core is a united Arabic financial market that can retrieve smuggled Arab money and facilitate inter-Arab flow of money through improving current investment channels and techniques and connecting Arab shares in a united stock exchange.

*Lecturer in Economic Department Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

يرى المفكر الاقتصادي فريدمان أن كلمة العولمة أصبحت مرادفة لعبارة (أمركة العالم) حيث يقول: "لأول مرة في التاريخ تحول العالم بأسره ليصبح ملعباً لأمريكا، إذ لم تصل إمبراطورية في التاريخ إلى ما وصلت إليه الإمبراطورية الأمريكية من اتساع في النفوذ والسيطرة والهيمنة ومن انتشار للقيم من مستوى درجة خضوع الآخرين".*

لذا أصبح من الأهمية بمكان وكضرورة حياتية للاقتصاديات العربية في هذه المرحلة أن تواجه هذا التحدي وتقليل آثاره من خلال خلق آليات اقتصادية معاصرة، والإسراع في الاندماج بتكتل اقتصادي عربي موحد.

وقد انطلق البحث من عدة محاور:

1- لا يمكن مواجهة التحدي الزاحف إلا من خلال معالجة التشوهات التي أصابت هياكل الاقتصاديات العربية وهذا يمكن أن يتحقق من خلال خطط قطرية للتنمية في كل بلد، واستراتيجية للعمل المشترك وللتكامل الاقتصادي العربي، وهذا انعكس في البحث من خلال الفصل الأول والرابع.

2- منعكسات إعادة هيكلة آليات المال والنقد والمصارف الدولية على البلدان العربية النفطية، من خلال تدوير الفوائض النفطية العربية، ودخولها في حركة دورة رأس المال العالمي، وعلى البلدان العربية غير النفطية من خلال ازدياد مديونيتها الخارجية، حيث لعبت المصارف التجارية الدولية دور الوسيط بين الدول النفطية وغير النفطية، حيث ورد هذا في الفصل الثاني.

3- ينطوي البحث على دعوة لجذب الاستثمارات الداخلية منها والخارجية باعتبار الاستثمار أساس التنمية والتطوير، وتلعب الأسواق المالية دوراً مهماً في تنشيط الاستثمار، مع الإشارة إلى حجم الاستثمارات العربية المتواضعة، وضآلة المشاريع العربية المشتركة التي دون المستوى المطلوب، يقابلها ارتفاع حجم الأموال العربية المهاجرة إلى الخارج (الفصل الثالث).

4- تضمن البحث مجموعة من المقترحات الإدارية والمالية والفنية لتكوين سوق أوراق مالية عربية ناجحة تعمل وفقاً لآلية معاصرة ترد من خلالها على عالم اليوم (العولمة)، من خلال تعبئة المدخرات المالية العربية من جهة، وتقديم المزايا للأموال المهاجرة لاسترجاعها إلى البلدان العربية، ووضعت المقترحات على مستوى قطري وقومي شامل مع التركيز على أهمية البحث العلمي في خدمة ذلك (الفصل الرابع).

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من واقع الاقتصاد العالمي الجديد وأين موقع الدول العربية في ذلك العالم، حيث تتسارع دول عملاقة للتوحد في تكتلات اقتصادية للوقوف أمام الخطر الداهم والمسمى بالعولمة الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ووصفة العولمة هي ابتكار أمريكي وصل مرحلة القمة من وجهة النظر الأمريكية لذا كان الرد الأوروبي على ذلك عبر الاتحاد الأوروبي وتعزيزه بعملة اليورو، والآسيوي عبر الآسيان ذلك التكتل الذي يضم

* هذه المقولة للاقتصادي فريدمان، مأخوذة من ورقة عمل قدمها د. منهل أحمد شعت، الوجه الآخر للعولمة ومواجهته بالتكامل الاقتصادي العربي، المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، دمشق، 2002، ص4.

منتدى الباسفيك المدرج في عضويته دولاً تنتج نصف إنتاج العالم من السلع والخدمات، والنافتا في أمريكا الشمالية الذي يقود العولمة بامتياز.

أما الدول العربية كيف واجهت ذلك الواقع وكيف حددت موقعها؟.

الحقيقة أن الدول العربية واجهت ذلك الواقع بأضعف تكتل اقتصادي دولي، لم يحقق أضعف شروط التعاون المطلوبة، سواء كان عربياً أم على صعيد مواجهة التحديات الخارجية، وذلك من خلال هياكل اقتصادية عربية مشوهة، تجمع معايير الازدواجية في القطاع الصناعي، حيث القيمة المضافة المرتفعة في الصناعات الاستخراجية والتي تستخدم فيها آخر التقنيات المتطورة التي تعني بها المراكز العملاقة خدمة لمصالحها، إلى جانب الصناعات التحويلية المتخلفة في استخدام التقنيات الحديثة وبالتالي انخفاض القيمة المضافة فيها، إضافة إلى تخلف القطاع الزراعي الذي يفترض أن يكون محوراً رئيسياً لعملية التطور لكثير من الاقتصاديات العربية، ناهيك عن الفجوات الكثيرة التي أهمها فجوة المديونية، وفجوة السوق، وفجوة التنمية البشرية.

ومن جانب آخر تأتي أهمية البحث كونه يبين آثار إعادة الهيكلة الدولية لآليات المال والنقد والمصارف على البلدان العربية، حيث لم تستفد هذه البلدان من أي فرصة حقيقية لخلق تنمية اقتصادية سواء أكانت قطرية أم قومية، من خلال استغلال الفوائض المالية النفطية، لا بل استطاعت الرأسمالية المعاصرة أن تحل مشكلة ظهور الدولار النفطي من خلال تدويره في حركة رأس المال الدولي، وأن تعيده على شكل مديونية خارجية لدول عربية غير نفطية، والمشكلة هنا أصبحت مضاعفة، والأهمية الأخرى التي يحملها البحث تركيزه على الاستثمار العربي من خلال الأسواق المالية سواءً كان آنياً على مستوى قطري أم استراتيجياً على مستوى قومي، مع التأكيد على تشجيع المشاريع الاستثمارية المشتركة التي هي دون المطلوب.

ومع اعتقادنا أن الأسواق المالية في البلدان العربية ليست إلا بدايات في صورتها الراهنة، ولم تلب متطلبات تنشيط الاستثمار، لا بل أكثر من ذلك في بعض الدول العربية غير متوفرة، لذا أهمية البحث بالآليات التي يجب توفرها لأسواق الأوراق المالية العربية، لكي تتمتع بالفعاليات ومواجهة أسواق المال الدولية، التي تمثل الرابطة القومية لنظام العولمة، والتي تشكل خطراً حقيقياً على الأسواق المالية الناشئة في البلدان النامية ومنها العربية، وما يؤكد هذه الحقيقة هو انهيار الأسواق المالية لدول النمور الآسيوية.

مشكلة البحث:

تتبع مشكلة البحث من عاملين أساسيين:

العامل الأول:

النظام الاقتصادي العالمي الجديد القائم على مفهوم العولمة، والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، على أساس ربط المراكز بالأطراف وحتى بداية التسعينات كانت المراكز هي الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الدول الصناعية السبع، والأطراف هي بقية دول العالم، ما عدا دول الكوميكون سابقاً التي تفككت وأصبحت تدور ضمن قواعد اللعبة التي صاغتها الرأسمالية الجديدة، وتعمل الولايات المتحدة حالياً على جعل نفسها مركز العالم وبقية دوله هي الأطراف التي عليها تلبية وإطاعة قراراتها المقدسة وإلا أصبحت إرهابية.

وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية تأمرك العالم على طريقتها وتقود في سبيل ذلك حروباً مالية ونقدية وتجارية وصلت إلى حدود الكارثية المدمرة، لم يبق أمام الاقتصاديات العربية كثير من الوقت لتحديد الخيارات في رسم سياستها الاقتصادية، وإلا بقيت ترساً في عجلة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دون أي دور لها في تحديد اتجاه الحركة؟.

العامل الثاني:

ينطوي على مشكلة ذاتية تكمن في اقتصاديات عربية مشوهة الهياكل، وكثيرة الفجوات، والمطلوب التحرك سريعاً لأخذ الموقع المناسب في هذا العالم المتغير بصورة مذهلة وسريعة، وإيماناً منا بأن الاستثمار يمثل الجانب الحيوي لأي عملية تطوير، فيمكن إنعاشه عن طريق الأسواق المالية، حيث أصبحت حركة رأس المال وليست التجارة هي القوة الدافعة للاقتصاد الدولي، مما أدى بالفوائض المالية العربية بالنزوح إلى الخارج حيث الفوائد والأرباح المرتفعة، ويمكن للأسواق المالية العربية الواعدة أن تنشط الاستثمار عن طريق المزايا التي تقدمها، مع الاستفادة من الأضرار التي ألحقت بالأموال العربية المهاجرة بعد أحداث 11 أيلول 2001.

ويتوقف نجاح الأسواق المالية العربية على مجموعة من المعايير التي يتوجب أن تتوفر لكي تؤدي دورها، وهذا ما ذكرناه في الفصل الرابع من البحث، مع التذكير بأن أي سلوك خاطئ بهذا الصدد سيؤدي إلى ما آلت إليه الأسواق المالية في بلدان النمور الآسيوية.

هدف البحث:

1- إظهار حقيقة الاقتصاديات العربية من خلال الواقع القائم على هياكل وبنى اقتصادية تعاني ضعف الانسجام والتوافق بين القطاعات الاقتصادية المكونة للدخل القومي من جهة، وعدم انسجام السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والسعرية والتجارية مع متطلبات أداء القطاعات الاقتصادية سواء كانت سلعية أو خدمية، مع الإشارة لأي عملية تنموية لا يمكن أن تلاقي النجاح دون معالجة التشوهات الهيكلية لتلك الاقتصاديات.

2- التأكيد على أهمية إعادة هيكلة آليات المال والنقد والمصارف العربية باعتبار هذه الآليات بنيت على أساس قواعد اللعبة التي صاغتها المراكز الرأسمالية الكبرى خدمة لمصالحها، ولا يمكن تفعيل الاستثمار في الاقتصاديات العربية إلا من خلال إعادة هيكلة هذه الآليات.

3- إبراز دور الاستثمار في تطوير الاقتصاديات العربية باعتباره محور النمو الاقتصادي والمحرك الأساسي للتنمية المستدامة بكافة جوانبها.

4- التركيز على أهمية الأسواق المالية العربية في تنشيط الاستثمار وذلك من خلال جعلها صناعة مثلها أي صناعة أخرى، تتطلب مقومات ومهارات عالية لنجاحها، ومن أجل الوصول إلى ذلك الهدف، فإنه من الضروري وضع مجموعة من القواعد والنظم والمعايير لخلق سوق مالية عربية ناجحة، وبالتالي تمكين هذه الأسواق محلياً أم عربياً تقديم المزايا التي تشجع المستثمرين.

فرضيات البحث:

1- الفرضية الأولى:

تقوم على أساس نظرية المراكز والأطراف حيث أن المراكز هي الدول الصناعية الكبرى، والأطراف هي بقية دول العالم التي من بينها الدول العربية، حيث إن المراكز لا تسمح للأطراف بأي مشروع تنموي إلا وفق متطلبات مصالحها، والأطراف لا يمكن أن تحقق أي تنمية حقيقية وفق هياكلها الاقتصادية الحالية.

2- الفرضية الثانية:

تقوم على مبدأ الاستثمار أساس التنمية والاستثمار في صورته الحالية يعاني من مشكلات عديدة ولا يلبي متطلبات تنمية الاقتصاديات العربية، وتصحيح المسارات بغرض تعزيز الاستثمار يمكن للأسواق المالية العربية أن تلعب دوراً هاماً في ذلك، ولكن هذا مشروط بالمزايا التي تقدمها سوق الأوراق المالية العربية للمستثمرين سواء لجلب الأموال المهاجرة، أو من خلال تعبئة المدخرات المالية المحلية.

منهج البحث:

1- منهج وصفي تحليلي:

ظهر بشكل واضح في جميع الفصول في الفصل الأول عند الحديث عن هياكل الاقتصاديات العربية المشوهة، أو الفجوات التي تعاني منها تلك الاقتصاديات، أو في الفصل الثاني من خلال تحليل منعكسات إعادة هيكلة آليات المال والنقد والمصارف الدولية على اقتصاديات البلدان العربية، وكذلك الأمر عند التعرض لواقع المشروعات المشتركة، وتحليل انخفاض الأهمية النسبية لحجم الاستثمارات العربية المشتركة بالمقارنة مع التوظيفات المالية الخارجية، كما اعتمد البحث في الفصل الرابع أسلوب التحليل والتقويم.

2- منهج إحصائي:

برز ذلك من خلال الفصول الثلاثة الأولى وتميز بغزارة معطياته الرقمية ومؤشراته الإحصائية من خلال الجداول التي ظهرت في فصوله المذكورة.

3- منهج تاريخي:

يحمل البحث في بعض طياته تحليلاً لبعض المتغيرات والظواهر وظهر ذلك جلياً في الفصل الثاني والثالث عند تحليله لتدويل الدولار النفطي، وتحليل المشروعات المشتركة العربية.

الفصل الأول:

رؤية شاملة لأسباب الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات البلدان العربية

دخل الاقتصاد العربي الألفية الثالثة بتوزيع وظيفي لقطاعاته الاقتصادية يؤشر بعد المسافة الزمنية ما بين التخلف والتقدم. وبرزت التشوهات الهيكلية من خلال ضعف الانسجام والتوافق بين القطاعات الاقتصادية المكونة للدخل القومي وسواء كان ذلك ضمن النشاطات المتنوعة داخل أي من تلك القطاعات أم في القطاع نفسه أو عدم انسجام السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والسعرية والتجارية مع متطلبات أداء القطاعات الاقتصادية سواء

أكانت سلعية أو خدمية أو تباين مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج القومي ومع أن الاقتصاد العربي حقق خلال فترة السبعينات ومنتصف الثمانينات معدلات عالية للنمو الحقيقي بالمتوسط السنوي نحو 5 % الشيء الذي كان يعبر بحد ذاته عن فرص التطور الإيجابي، غير أن هذا المعدل انخفض خلال العشر سنوات التالية إلى نصف ما كان عليه، بحيث أصبح أقل من معدل نمو السكان، ناظرة انخفاض مماثل في متوسط حصة الفرد من الدخل الحقيقي بلغ 40 % خلال الفترة 1980 – 1997 [1]، ولعبت التقلبات الحادة في أسعار النفط وتدهور عائداته المالية الدور الرئيسي وراء ما حصل ويحصل، فضلاً عن تقلب تحويلات العاملين التي تمثل نسب مهمة في الناتج القومي الإجمالي للدول المصدرة للعمالة **(المغرب 10 %، مصر 12 %، الأردن 18 %، اليمن 22 %)** وتدهور معدلات الاستثمار [2]، ثم سرعان ما عمل ارتفاع سعر النفط عام 2000 على تحسين الوضع من خلال ما أظهره مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي وصل كمتوسط عام 2000 إلى 4% مقارنة بـ 3.5 % عام 1999 وأقل من 3 % عام 1998 [3]. مما نتج عنه ارتفاع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بنحو 27.8 % وارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية من 15.4% إلى نحو 18، 6 %، وعموماً فأن الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية تتمثل بما يلي:

1- ارتفاع عدد العاملين في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث يصل عدد العاملين في كل من السودان والصومال واليمن عام 1996على التوالي 74، 8 %، 68 %، 56 %، بينما لا تتجاوز هذه النسبة 3% في كل من البحرين وقطر والكويت ذات الموارد الزراعية المحدودة، وفي المقابل نلاحظ الخلل من خلال فجوة الموارد الغذائية أو درجة الانكشاف الغذائي أو التبعية الغذائية الناجمة عن قصور الزراعة الوطنية في تلبية وسد الحاجات الوطنية ويقدر حجمها بـ 55 % للحبوب و70% للبقوليات 35 % للسكر، 35 % للزيوت والشحوم، وتكلف هذه الفجوة البلدان العربية ما قيمته 10 مليارات دولار سنوياً [4].

2- ازدواجية القطاع الصناعي العربي: يتصف القطاع الصناعي العربي بالازدواجية، بوجود قطاع الصناعات الاستخراجية الذي يرتبط أساساً بالشركات الأجنبية ويستخدم في عملية الإنتاج أساليب فنية متقدمة ويساهم في الإنتاج المحلي بنسبة عالية، إلى جانب قطاع الصناعات التحويلية الذي يتباطأ في استخدام الأساليب العلمية الحديثة مما يسبب تدني مساهمته في الدخل القومي والتجارة الخارجية ويعكس ذلك الجدول رقم (1):

---

[1] د. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي 1798-1998، ط2 مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، آب 2001، ص50.

[2] المصدر السابق، ص55.

[3] جاسم المناعي، المشهد الاقتصادي العالمي عام 2000، بحوث ومناقشات ندوة الوطن العربي بين قرنين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، تشرين الثاني 2002، ص58.

[4] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استشراف صورة الزراعة العربية لعام 2000 تحت مشاهد بديلة، الخرطوم 2000، ص21، إضافة إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

الجدول رقم (1)

القيمة المضافة للقطاع الصناعي العربي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي: (بالأسعار الجارية) مليار دولار[5]

البيان	1985		1990		1995		1997		معدل النمو السنوي 1985- 1997
	VA	%PB	VA	%PB	VA	%PB	VA	%PB	
الصناعات التحويلية	386، 34	5، 9	1، 48	3، 10	709، 57	9، 10	354، 66	1، 11	
الصناعة الاستخراجية	987، 97	1، 26	2، 110	6، 23	087، 102	3، 19	879، 125	21	
إجمالي القطاع الصناعي	5، 132	3، 35	3، 158	0، 34	8، 159	2، 30	2، 192	1، 32	

3- الفجوة بين الإيرادات والنفقات: تأثرت معظم الموازنات العامة للدول العربية بتدهور أسعار النفط وتراجع قيمة الدولار الأمريكي، خاصة وأنه العملة المستخدمة في تسوية إيرادات الصادرات العربية والتي تشكل الصادرات النفطية الجزء الأكبر منها، كما أنه يمثل عملة الارتباط بالنسبة لمعظم العملات العربية ومن جهة أخرى فإن تزايد الإنفاق العسكري قد اضطر بعض الدول العربية (وأغلبها من المجموعة الأولى إلى تخفيض الإنفاق غير العسكري بشقيه الجاري والاستثماري بما في ذلك الحد من الدعم الحكومي لبعض السلع والخدمات التي تقوم الدولة بتقديمها، كما تم اتخاذ قرارات أخرى لتقليص حجم الاستيرادات الحكومية وذلك بسبب ارتفاع التكلفة الناجم عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بالعملات الأخرى).

وعلى نطاق الدولة العربية ككل، فقد كانت تعاني من عجز بلغ مستويات مرتفعة في أوائل التسعينات، وهذا ما يتضح في الجدول رقم (2) وذلك إثر زيادة النفقات الحربية في أغلب دول المجموعة الأولى في ذلك الوقت وعليه فإنه بعد أن كان الفائض في الموازنات العامة هو المصدر الرئيسي لتنمية الاحتياطي في تلك الأقطار نجد أن معظم الحكومات فيها قد لجأت إلى سحب هذا الاحتياطي، كما لجأت إلى مصادر التمويل المحلية لتغطية العجز، لقد لجأت دول المجموعة الأولى إلى أسلوب التمويل بالعجز، الأمر الذي ترتب عليه إحداث زيادة في الطلب وهذه الزيادة لم يكن بالإمكان إشباعها بفعل قلة مرونة الجهاز الإنتاجي مما تمخض عنه زيادة في الأسعار وقد تحولت الزيادة إلى تضخم نتيجة لحدوث فجوة تضخمية، فالزيادة البطيئة والمنتظمة في الأسعار لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، وإنما يمكن أن تتحول إلى تضخم لا يمكن السيطرة عليه، وهذا الرأي ينطبق على اقتصاديات

[5] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996، ص206-207.

دول المجموعة الأولى كونها اقتصاديات نامية تتسم بانخفاض كفاءة السلطات المالية والنقدية من جهة وقلة مرونة الجهاز الإنتاجي من جهة أخرى.

وعملياً فإن البلدان العربية تعاني من فجوة تضخمية تعبيرا عن فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي بغض النظر عن كونها نفطية أو غير نفطية ، وفائض الطلب الكلي يعبر عن تفسير بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والذي يأخذ من بين مظاهر العجز المتزايد والمستمر في الموازنة العامة [6] أي تجاوز النفقات على الإيرادات وبالنتيجة فأن اختلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي إنما هو تعبير عن الاختلال الهيكلي بين القدرة على الإنتاج والرغبة في الاستهلاك بصورته الراهنة.

جدول رقم (2)

تطور الموازنات العامة في البلدان العربية في الفترة (1990-1996) مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
العجز الفائض في المجموعة الأولى	11.105-	65.043-	33.152-	27.929-	23.443-	12.259-	11.953-
العجز والفائض في المجموعة الثانية	3.895-	4.493-	11.434-	4.172-	6.724-	10.246-	35.96-
إجمالي العجز والفائض في البلدان العربية	15.000-	69.586-	44.586-	32.101-	30.167-	22.505-	15.499-

المصدر: الأمانة العامة بجامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 1994-1997.
الملاحق الإحصائية.

4- فجوة المديونية وهذه الفجوة تتعمق يوما بعد يوم بسبب سياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي وتراكم خدمة الدين الأجنبي وتبلغ مديونية الدول العربية حسب إحصاءات عام 1997 (157) مليار دولار وبلغت خدمة الدين العام الخارجي لعام 1996 (12371) مليار دولار.

5- فجوة السوق وهي ناجمة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب ونشوء سوق الأزمات وهي نتيجة للسياسات الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الكثير من البلدان العربية في إطار برامج التصحيح والتكييف التي أدت إلى ارتفاع الأسعار واتساع التضخم وتشوه هياكل السوق الداخلية وعدم استقراره.

6- فجوة الفقر يتراوح عدد الفقراء في الوطن العربي حسب إحصاءات عام 1997 حوالي 100مليون إنسان ومفهوم الفقر حسب مقاييس الأمم المتحدة هو دون خط الفقر وهو المستوى المطلوب للحفاظ على الحياة أي حوالي 45% من إجمالي سكان الوطن العربي يعيشون الفاقة يتوزعون بنسبة 25% في الريف والباقي في المدينة.

[6] فؤاد مرسي، التضخم والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان.1983-ص66.

7- فجوة التنمية البشرية وهي مؤشر هام للرفاه لأي مجتمع لأنه يشتمل على حجم الإنفاق من الموازنات العامة والاستثمارية في ميدان الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج القومي الإجمالي بلغ مقدارها للدول العربية ككل في عام 1992 (4.9%) وهذا ضئيل إذ أريد بناء إنسان متعلم منتج في الوطن العربي حيث يعتبر الانفاق على التعليم والصحة استثماراً مضموناً للغد.

وقد دفعت هذه مظاهر الاختلال للحكومات العربية لتبني مشروعات تنموية قطرية تضمنت برامج طموحة على جميع الأصعدة وقسم من هذه البلدان ذهب إلى أبعد من ذلك في تبني المشروعات التي تقدمها وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك تبني الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الممول من الخارج.

الفصل الثاني:

إعادة هيكلة آليات المال والنقد والمصارف الدولية ومنعكساتها على البلدان العربية

1- على البلدان العربية النفطية:

تحولت هذه البلدان إلى بلدان مصدرة لرأس المال، وبالتالي صارت أقل اعتمادا على رأس المال الأجنبي، والظاهرة الهامة هي قيام المنظمات العربية ذات الصبغة الدولية (مثل صندوق النقد العربي...) وبالتعاون مع المنظمات الدولية الخاصة والرسمية في التحويل واسع النطاق دولياً. وتوالت عمليات الإيداع إعادة الإيداع فيما بين المصارف الدولية، وشاركت في خلق وتداول السندات الدولية، وشهدت أقطار عربية هي: الكويت والسعودية والإمارات وقطر فائضاً في العمليات الجارية، وكان على المصارف العربية أن تقوم بمجموعة من المهمات أهمها: تحويل الاقتصاد العربي من اقتصاد يتعامل بالنقد إلى اقتصاد يتعامل بالشيك وإعادة تدوير الأموال الفائضة إلى السوق المالية الدولية والمشاركة المالية مع هذه السوق في عملية تدوير رأس المال. وقد بلغ إجمالي رؤوس الأموال في المشروعات العربية الدولية والمشتركة التي أقيمت بعد ثورة أسعار النفط نحو 45% تركزت معظمها في قطاع التمويل أي أنها تمثل أداة من أدوات الامتداد بالمصالح المالية للدول الرأسمالية مستخدمة في ذلك جزءا من رؤوس الأموال العربية نفسها ومع بداية التسعينات ازداد لجوء الدول النفطية إلى الاقتراض نتيجة هبوط القيمة الحقيقية لعائدات تصدير النفط يقابله ارتفاع في مستويات الاستيراد [7] حيث أنه في عام 1998 وحده خسرت الدول المنتجة نحو 56 مليار دولار إذ انخفضت قيمة صادراتها النفطية من 166 مليار دولار عام 1997 إلى 110 مليارات دولار عام 1998 بسبب انخفاض سعر سلة أوبك إلى 12.28 دولار للبرميل خلال العام المذكور استفاد منها الاقتصاد الغربي بما لا يقل عن 80 مليار دولار عبر وارداته النفطية التي تمثل نحو ثلاثة أرباع الواردات النفطية العالمية[8].

---

[7] د. سمير شرف إعادة هيكلة آليات النقد والمال والمصارف الدولية والضرورات الموضوعية لإقامة المصارف الخاصة في سورية، مجلة النشرة الاقتصادية العدد الثالث، دمشق، تشرين أول، 2001، ص44.

[8] د. منير الحمش، النفط ودوره في حماية الأمن الاقتصادي العربي، المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، دمشق، تشرين أول 2002،ص17.

وهكذا تبين انفتاح الدول العربية النفطية على أسواق المال والنقد الدولية في حالة الفائض وحالة العجز في الحسابات الجارية ومنذ تلك الفترة المذكورة بدأت الأموال العربية بالتسرب إلى الخارج وتشير إحصائية صندوق النقد الدولي الصادرة في عام 2001 بأن الأموال النقدية التي يملكها أفراد عرب على مختلف مستوياتهم لدى مصارف أوربية وأمريكية تعادل 800 مليار دولار علما بأن التقرير يشير إلى وجود ما يعادل 200 مليار إضافية موجودة في حسابات سرية ويمكن القول بأن الأموال العربية المهربة إلى الخارج تعادل ما تملكه الدول العربية مجتمعة.

إعادة تدوير الفوائض النفطية العربية ودخولها في حركة دورة رأس المال العالمي انعكس سلبا على الاقتصاديات العربية عامة من خلال عدم توظيفها في استثمارات عربية مشتركة والتي لا تقارن أهميتها النسبية مع مجموع الفوائض النفطية العربية الموظفة في الدول الرأسمالية الكبرى حيث بلغت نسبتها 19% في دول الاتحاد الأوربي و12% في الولايات المتحدة الأمريكية وحصلت البلدان النامية على قروض من الفوائض النفطية على 18% تقريباً علما أن حجم الاستثمار في المشروعات العربية المشتركة لا يتجاوز 8% تعتبر أهميته بالنسبة لتراكم رأس المال في الوطن العربي ضئيلة ولا يتوقع أن تحتل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العربي أهمية تذكر.

وهكذا نجحت الرأسمالية الدولية المعاصرة في إعادة هيكلة ثروة النفط العربية لصالحها بعد أن كانت سلاحا فعالا بعد الثورة النفطية عام 1973، حيث عملت على استنزاف هذه الثروة ورفع حقها في الريع النفطي باستمرار وضغطت باتجاه تخفيض السعر الحقيقي الذي يفترض أن تحصل عليه الدول العربية المنتجة وحاولت جاهدة العمل على:

- تخفيض العائدات النفطية إلى أدنى مستوى.
- منع استخدام العائدات النفطية استخداماً اقتصادياً من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان العربية المنتجة للنفط.
- الحيلولة دون استخدام النفط وعائداته لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية على المستوى الإقليمي العربي.

2- على البلدان العربية غير النفطية:

استطاعت البلدان الصناعية المتطورة تدوير الفوائض النفطية بأسعار فائدة مرتفعة جداُ عندما قامت بإقراض البلدان النامية ومنها الدول العربية غير النفطية، وعكست أسعار الفائدة المرتفعة أوضاع عملات هذه البلدان المتدهورة، وارتبطت حركة أسواق النقد بحركة أسعار الصرف، وازداد اقتراض هذه البلدان من البلدان الصناعية نتيجة العجز في حساباتها الجارية، وقامت بمهمة الإقراض المصارف التجارية الدولية التي لعبت دور الوسيط بين الدول النفطية وغير الدول النفطية مستفيدة من ارتفاع أسعار الفائدة، وتشجعت البلدان العربية غير النفطية على الاقتراض الخارجي، وخصوصا من المصارف التجارية الدولية على أساس تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق المديونية الخارجية، وقد بلغت المديونية الخارجية للدول العربية غير النفطية في عام 2000 ما مقداره 118.8 مليار دولار. أما خدمة الدين فقد كانت 8.7 مليار دولاراً وهي تشكل ما نسبته 17.2 % من حجم الاستثمار في هذه المجوعة للسنة نفسها. حيث استثمرت ما مقداره 50.7 مليار دولاراً (انظر الجدول رقم 3) وحيث أن هذه المجموعة تعاني من نقص في مصادر التمويل وعليه فإن تنامي الدين وخدمته بالاتجاهات المشار إليها أعلاه يضع أمامها عقبة جديدة في توفير الأموال اللازمة للإسراع في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي بالمعدلات المطلوبة كما أن تسديد الدين وفوائده يستنزف موارد البلاد التي كان من الممكن توجيهها نحو خلق

طاقات إنتاجية اقتصادية واجتماعية عن طريق الاستثمار العقلاني الكفؤ. هذا مع الإشارة إلى أن مجموع الدين الخارجي لجميع الدول العربية يبلغ 143.8 مليار دولاراً في عام 2000 تتحمل الجزائر منه ما نسبته 36.8 % من إجمالي الدين الخارجي وتأتي بعدها المغرب وبنسبة 16% وتونس بنسبة 13.5 % ومصر ما نسبته 11.8 % وسوريا بنسبة 8.2 % أي أن الدول الخمسة تنوء بنسبة قدرها 86.3 % من عبء الدين الخارجي العربي.

(الجدول رقم 3)

الدين العام الخارجي وخدمته لمجموعة الدول العربية غير النفطية

مقارنته بحجم الاستثمار لعام 2000 (مليار دولار)

الدين العام الخارجي	خدمة الدين العام	حجم الاستثمار	%
1	2	3	3/2
118.7	8.7	50.7	17.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000، ص 50.

وعلى الرغم من جهود تخفيف حدة المديونية العربية بالنسبة للدول العربية المدينة التقليدية فلا يزال الدين يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات لكل من مصر والسودان واليمن.

ومما يزيد من صعوبة الأثر الضاغط لهذه الديون هو زيادة أهمية الديون قصيرة الأجل لإجمالي الديون (عمان، سورية، السودان، مصر، تونس) وهي ذات تكلفة خدمة أعلى من الديون الطويلة (انظر الجدول رقم 4)

(الجدول رقم 4) هيكل الديون الخارجية وأعبائها

الدولة	نسبة الديون		خدمة الديون كنسبة من			
	إلى الناتج القومي الإجمالي	إلى صادرات السلع والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي		صادرات السلع والخدمات	
			1990	1999	1990	1999
الجزائر	63	206	1407	11.7	63.4	37.8
الأردن	104	150	16.4	8.2	20.3	11.8
تونس	59	122	12	7.6	24.5	15.9
سوريا	146	377	11	2.5	23.2	6.4
السودان	172	1717	0.4	0.6	7.5	6.5
عمان		48	7.8		12.3	9.7
الكويت						
مصر	27	127	7.3	1.9	22.3	9
المغرب	51	135	7.2	9.1	21.5	24.4
اليمن	58	91	3.8	2.5	5.6	4

Source :WB World Development indicators (2001) table (4)

والظاهرة التي تستحق الوقوف عندها تتمثل في صافي تدفق الفوائض العربية (من الدول العربية النفطية وغير النفطية) إلى العالم الخارجي مقابل المديونية الصافية فعلى امتداد الفترة من عام 1975 وحتى 2000 بلغ صافي الديون العربية ما يعادل 100.641 مليار دولاراً أمريكياً وبلغ رأس المال العربي المستثمر في الخارج

318.287 مليار دولاراً، ويلاحظ في هذا السياق أيضاً أن الزيادات في الاحتياطات سجلت ما مجموعه 81، 422 مليار دولاراً والمعروف أن جزءاً كبيراً منها موظف في سندات الخزانة الأمريكية أو في بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي[9].

هذا الواقع هو نسج أقامته الرأسمالية المعاصرة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، دولار نفطي يدور من قلب الأمة ليصل إلى مديونية بدولار أمريكي.

الفصل الثالث:

دور الأسواق المالية العربية في تعبئة المدخرات المالية العربية وتوجيهها نحو الاستثمار

بات من الضروري على الاقتصادات العربية مواجهة نظام العولمة الاقتصادية من خلال إعادة هيكلة آليات تلك الاقتصادات، والمتمثلة في أحد جوانبها بتنشيط الاستثمار سواء على مستوى قطري أم قومي شامل وتلعب الأسواق المالية دوراً هاماً في تفعيل الاستثمار باعتباره من العوامل الأساسية الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي، فهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه المباشر بالتكوين الرأسمالي، وزيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج والتطوير والتجديد وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستخدمة وزيادة فرص التوظيف ورفع مستوى المعيشة، وهو ما تسعى لتحقيقه جميع دول العالم ويكون الاستثمار الإجمالي جزءاً رئيسياً من مكونات الطلب الكلي يرتبط بالآلات والمعدات والأجهزة والأبنية والإنشاءات إضافة إلى التغير في المخزون، وتشير الأرقام الإحصائية المتوفرة عن الطلب الكلي في الاقتصادات العربية بأن الاستثمار الإجمالي في عام 1999 بلغ 134.4 مليون دولار ما نسبته 21.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، يذهب منها حوالي 34 مليون لقطاع البناء والتشييد ويتبقى ما نسبته 15.5% من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الأجهزة والمعدات وللتغير في المخزون[10].

ويمكن للأسواق العربية أن تلعب دوراً هاماً على صعيد المشروعات والشركات العربية المشتركة وتشير الدراسة الصادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية عام 1977 أن عدد الشركات العربية والمشتركة الثنائية والمتعددة الأطراف كان بحدود 81 مشروعاً تعمل برؤوس أموال تقدر بحدود 8.1 مليار دولاراً أما المشروعات العربية /الدولية المشتركة فقد كان عددها 40 مشروعاً منها 18 مشروعاً تعمل في الوطن العربي و22 مشروعاً تعمل في خارج الوطن العربي ورؤوس أموالها تقدر بحدود 2.3 مليار دولار فقط. أما دراسة السيد سميح مسعود برقاوي التي نشرت عام 1988 من قبل مركز دراسات الوحدة العربية تشير إلى ارتفاع عدد المشروعات المشتركة إلى 830 مشروعاً تعمل برؤوس أموال تقدر بحوالي 35.7 مليار دولار[11].

---

[9] د. سعد حافظ، محددات الأمن الاقتصادي العربي، المؤتمر العلمي الرابع عشر للاتحاد الاقتصاديين العرب، دمشق، تشرين الأول 2002، ص15.

[10] د. بشير خليفة الزغبي وأمين عبد اللطيف جابر، سبل تنشيط الاستثمار كمدخل للتكامل الاقتصاد العربي ودور النفط في ذلك، مؤتمر الاقتصاديين العرب، دمشق، تشرين أول 2002،ص13.

[11] برقاوي. سميح مسعود– المشروعات العربية المشتركة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1988، ص16، ص24.

إن هذه الاستثمارات بالرغم من ضخامتها المطلقة إلا أنها بالنسبة لمجموع توظيفات فائض الأقطار العربية الخليجية المقدرة من قبل بنك إنكلترا بحدود 297 مليار دولار في منتصف عام 1988 تعتبر ضئيلة ولا تتجاوز 8% وهي أقل من نسبة توظيفات الدول الخليجية في أمريكا المقدرة بحدود 12% ودول السوق الأوروبية المشتركة 19% أو القروض للبلدان النامية البالغة 18.4% [12]، أما أهميتها بالنسبة لتراكم رأس المال في الوطن العربي فإنها تعتبر ضئيلة ولا يتوقع أن تحتل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العربي أهمية تذكر.

ويفيد تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة خلال عام 2000، وفق البيانات التقديرية المتوفرة تبلغ حوالي 1119 مليار دولاراً، بزيادة نسبتها 14% عن عام 1999، وتقدر حصة الدول المتقدمة منها بحوالي 899 مليار دولاراً بنسبة بلغت 80% من الإجمالي، أما حصة الدول النامية فهي حوالي 190 مليار دولاراً نسبته 17%، في حين بلغت حصة الدول المتحولة حوالي 30 مليار دولار بنسبة 3%، وبهذا تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تضاعفت خمس مرات مقارنة بحجمها قبل عشر سنوات وما زالت عمليات الاندماج والتملك بين الشركات متعددة الجنسيات تقود هذه الزيادة على حساب المشروعات الجديدة.

ويشير التحليل التفصيلي للبيانات الصادرة لعام 1999 إلى أن إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة كان خلال عام 1999 قد بلغ 866 مليار دولاراً، منها 637 مليار دولار للدول المتقدمة، تركزت 276 مليار دولاراً منها في الولايات المتحدة و82 مليار في بريطانيا أما الدول النامية، نصيبها حوالي 208 مليار دولار، حظيت منها منطقة أسيا بحوالي 106 مليار دولار، تركزت في كل من الصين 40 مليار دولار وهونغ كونغ 23 مليار دولار، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي حوالي 90 مليار دولار منها 31 مليار في البرازيل و23 مليار للأرجنتين، و5 مليار دولار للدول الأفريقية غير العربية حيث تركزت في كل من أنجولا 1.8 مليار دولاراً ونيجيريا 1.4 مليار دولاراً. وبالنسبة لمجموعة الدول المتحولة فقد بلغت حصتها حوالي 21 مليار دولاراً تركزت في كل بولندا 7.5 مليار دولار وجمهورية الشيك 5 مليار دولار أما حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1999 فقد بلغت حوالي 8.7 مليار دولار، أي ما نسبته 1% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية و4 % من إجمالي التدفقات نحو البلدان النامية، تركزت في كل من السعودية 4.8 مليار دولاراً ومصر 1.5 مليار دولار والمغرب 847 مليون دولار.

أما الاستثمارات العربية البينية تشير البيانات بأنها قد بلغت خلال عام 2000 حوالي 2278.2 مليون دولار، كان معظمها من السعودية والكويت ودولة الإمارات مقارنة مع حوالي 2183.4 مليون خلال عام 1999 وعليه تكون هذه الاستثمارات البينية قد سجلت زيادة قدرها 94.8 مليون دولار أو ما نسبته 4.3% انظر الجدول رقم (5).

وقد بلغ عدد الدول العربية المضيفة لهذه الاستثمارات 13 دولة عربية كانت على رأسها تونس التي حظيت باستثمارات عربية قدرها 669.4 مليون دولار، تلتها لبنان 350 مليون دولار ثم السودان 330.5 مليون دولار ثم الإمارات العربية المتحدة 196 مليون دولار. وسوريا 191 مليون دولار ومصر 112 مليون دولار. وبهذا

[12] د. فائق عبد الرسول، نحو تصحيح مسار المشروعات العربية الحكومية المشتركة مؤتمر الاقتصاديين العرب، دمشق، تشرين الأول، 2002، ص9.

تكون الدول العربية الست قد استحوذت على ما نسبته 81.2 من جملة التدفقات الاستثمارية العربية البينية، ويكون الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 1985–2000 قد بلغ حوالي 15.45[13] مليار دولار.

جدول رقم (5) الاستثمارات العربية البينية مليون دولار

1990	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
400.8	364.8	1522.3	2092.5	1589.6	2312.7	2183.4	2277.6

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000، ص56.

الفصل الرابع:

مقترحات حول كيفية جذب الأموال العربية المهاجرة من خلال المزايا التي تقدمها الأسواق المالية العربية

أولاً – على المستوى القطري:

1- توفير المعلومات للمستثمرين على أسس عصرية باستخدام قواعد ومنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية ووضعها في خدمة سوق الأوراق المالية، من خلال تعريف المستثمرين بالأحوال الاقتصادية المحلية وإعطاء المؤشرات التي تبين ذلك. أسعار الفائدة والصرف، نسبة التضخم، نمو الناتج المحلي الإجمالي وباعتبار العالم يعيش حروباً مالية ونقدية وتجارية، هنا توجب توفير المعطيات عما يجري في أسواق المال والنقد الدولية التي هي كميزان الحرارة تعكس التقلبات والاضطرابات الاقتصادية الدولية، خصوصاً دول المراكز الصناعية الكبرى، وقد رأينا بأن أسعار الأسهم وأسعار الفائدة قد هبطت إثر الكارثة التي حلت بالولايات المتحدة يوم 11 أيلول 2001 حيث خسرت شركات التأمين وإعادة التأمين متعددة الجنسيات سويسرية، فرنسية أمريكية حوالي 17 مليار دولاراً من جراء دمار مركز التجارة العالمية، كما انخفضت قيمة الأسهم في بورصة لندن 110 مليار دولاراً، وسجل مؤشر نازداك انخفاضاً قدره 72.3% وكذلك يجب التعريف بأحوال المنشأة المصدرة للأوراق المالية /أسهم، سندات/ ومكانتها في الاقتصاد القومي وعلى مستوى المنشآت المنافسة لها في الصناعة نفسها من خلال إعطاء المؤشرات عن هذه المنشأة مثل: الأرباح التي حققتها في هذا العام وفي العامين المنصرمين، قيمة الأصول الثابتة.

ومن أجل توفير المعطيات والمعلومات للمستثمرين، يتوجب هنا تواجد صحافة حرة ونزيهة، متعددة ومتنوعة من حيث إصدارها، يومية تعكس بشكل مباشر وسريع مؤشرات سوق الأوراق المالية، إلى جانب صحافة دورية متخصصة بقضايا المال والنقد والمصارف تعكس الآراء المختلفة للعلماء والباحثين.

2- إعادة هيكلة قطاع المصارف والمال بهدف الوصول إلى بنية جديدة تتناسب وحجم التطورات الخطيرة من عملية إعادة هيكلة أسواق رأس المال الدولية، إذا تم التحول من عقلية المصارف التجارية المشكلة على أساس مخاطر الائتمان فقط إلى عقلية مصارف الاستثمار المشكلة على أساس مخاطر السوق، حيث تلعب تقلبات وتغيرات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف دوراً بالغ الفعالية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وخصوصاً في ظروف الركود، الواقع أن التطورات الدورية للاقتصاد الوطني مع تقلبات الحاجة إلى الائتمان هي التي تحدد في التحليل النهائي مستوى سعر الفائدة.

[13] د. بشير خليفة الزغبي، مصدر سابق، ص14–15.

3- خلق وتهيئة العناصر الضرورية لسوق الأوراق المالية، المتضمنة للتشريعات الضرورية والتي تحدد الأسس والقواعد والمعايير التي تتحرك من خلالها المصارف وأسواق الأوراق المالية، بهدف الوصول إلى عدم التلاعب والاحتكار أو الكوارث كتحديد هامش سعر السهم صعوداً أو هبوطاً.

ومن العناصر الضرورية لسوق الأوراق المالية أدوات الاستثمار التي تلعب دوراً هاماً لجذب المستثمرين ، من خلال تعددها وتنوعها مثل... ...، والأهم من ذلك توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب المستثمرين المحليين والعرب والأجانب والمتمثل بتوفير البنية التحتية المتطورة والمشجعة لجذب المستثمرين ورؤوس الأموال كبناء المدن الصناعية المتطورة. وتلعب السياسة الضريبية دور المحفز للمستثمرين إذا ما وفرت القواعد الأساسية للضريبة.

ثانياً – على المستوى القومي:

1- إقامة نظام عربي موحد لتشجيع الاستثمار وحمايته من خلال إقامة مؤسسة قومية لضمان الاستثمار ولها فروع في جميع الأقطار العربية والعمل على دعم هذه المؤسسة عن طريق الاقتراض أو إصدار السندات وتشجيع حرية انتقال رأس المال العربي من خلال توحيد تشريعات الاستثمار العربية.

2- العمل على إعادة هيكلة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لعام 1980 بما يتماشى مع المتغيرات الدولية المعاصرة وتبني تطبيقها من قبل الحكومات العربية.

3- العمل على خلق سوق مالية عربية موحدة تكون السبيل من اجل استرجاع الأموال العربية المهاجرة للخارج والتي تزيد عن 1000 مليار دولاراً وتسهل عملية تدفق الأموال العربية بين أقطارها وذلك من خلال تطوير الوسائل والقنوات الاستثمارية وأساليب الاستثمار القائمة وربط أسواق الأسهم والسندات العربية مع بعضها في بورصة مشتركة.

4- تطوير آلية عمل المصارف العربية وذلك من خلال تطوير التشريعات الناظمة لها ورفع كفاءتها لترتقي إلى مواجهة المصارف الخاصة الدولية ، وأن تجذب المستثمرين العرب من خلال المزايا التي تقدمها وتستفيد من محاذير استثمار الأموال العربية في المصارف الأجنبية والمتمثلة في تجميد الأرصدة وحرية حركة انتقالها وخاصة بعد أحداث 11 أيلول في الولايات المتحدة.

5- الانتباه والعمل على إيجاد مؤسسات بحث علمي عربية متخصصة وإعطاؤها الأهمية الكبرى لما للبحث العلمي من دور في تطوير الهياكل الاقتصادية العربية وإذا ما علمنا بأن ما ينفق في ولاية هامبورغ الألمانية على البحث العلمي حوالي 64 مليار مارك ألماني سنوياً ومن هنا يجب أن تكون البداية لآلية عمل عربية مشتركة أن نواجه بها نظام العولمة الذي يعمل الآن على إعادة هيكلة منطقتنا العربية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

الخاتمة:

تلك هي اقتصاديات البلدان العربية المعاصرة، مفككة، غير منسجمة، هياكلها تعاني الكثير من الاختلافات والفجوات، وآلياتها تعكس تطورات وتذبذبات دول المراكز الكبرى، وأصبحت كل واحدة منها تبحث عن

الحلول السريعة، دون قراءة صحيحة ودقيقة لموقعها الجغرافي–الاقتصادي، مما أدى بكثير من المفكرين الاقتصاديين من الإطلاق عليها تسمية الاقتصاديات اليتيمة.

ومع أن العالم يعيش عصر التكتلات الاقتصادية التي أصبحت كيانات تدافع من خلالها كل دولة عن أسباب وجودها حضارياً واقتصادياً وثقافياً، أمام أخطبوط العولمة الزاحف باتجاه تلك الحضارات بهدف تطبيعها على طريقته وضمن معاييره ووصفته التي على الجميع تقبلها (العولمة الأمريكية).

هنا لم يبق أمام الاقتصاديات العربية إلا خياران لا ثالث لهما:

1- الأول: هو محل جواز السفر الاقتصادي الأمريكي وهكذا فالحدود الكونية مفتوحة، ومبدأ المعاملة بالمثل يطبق على الجميع /WTO/.

2- الثاني: على الاقتصاديات العربية الصحوة من الكبوة وتحديد المسارات انطلاقاً من الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة، وذلك من خلال بناء آلية اقتصادية ذاتية تعتمد على استغلال كافة الطرق والأساليب لإيجاد تنمية اقتصادية مستدامة، ومن أجل هذا يجب التركيز على الاستثمار الذي يشكل مفتاح التنمية والتطوير، واختيار الأدوات التي تعمل على إنعاشه والتي أهمها الأسواق المالية العربية الموحدة التي تجذب المستثمرين العرب من كل نحو وصوب، وتواجه أسواق المال الدولية التي أصبحت تمثل الرابطة القومية لنظام العولمة.

المراجع:

.....

أولاً- المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- أمين، د.جلال- العولمة والتنمية من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي 1798-1998، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب 2001.

2- المناعي، جاسم، المشهد الاقتصادي العالمي 2000، بحوث ومناقشات ندوة الوطن العربي بين قرنين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، تشرين الثاني 2000.

3- مرسي ، د. فؤاد، التضخم والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1983.

البحوث العلمية:

1- الزغبي، د. بشير، جابر، أمين عبد اللطيف، سبل تنشيط الاستثمار كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي ودور النفط في ذلك، مؤتمر الاقتصاديين العرب، دمشق، تشرين الأول 2002.

2- الحمش، د. منير، النفط ودوره في حماية الأمن الاقتصادي العربي، المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، دمشق، تشرين الأول 2002.

3- برقاوي، سميح مسعود، المشروعات العربية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

4- حافظ، د. سعد، محددات الأمن الاقتصادي العربي، مؤتمر الاقتصاديين العرب، دمشق، تشرين الأول 2002.

5- شرف، د. سمير، إعادة هيكلة آليات النقد والمال والمصارف الدولية، والضرورات الموضوعية لإقامة المصارف الخاصة في سورية، مجلة النشرة الاقتصادية، دمشق، العدد الثالث، تشرين 2001.

6- عبد الرسول، د. فائق، نحو تصحيح مسار المشروعات العربية الحكومية المشتركة، مؤتمر الاقتصاديين العرب، دمشق، تشرين الأول 2002.

7- د. منهل أحمد شعت، الوجه الآخر للعولمة ومواجهته بالتكامل الاقتصادي العربي، المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، دمشق، 2002.

التقارير:

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000.

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000.

4- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استشراف صورة الزراعة العربية لعام 2000 تحت مشاهد بديلة، الخرطوم، 2000، إضافة إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

التقارير:

Source: WB World Development indicators (2001).

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (6)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (6) 2003

قياس تكلفة المنتجات وتقويم الأداء في الشركة العامة لصناعة المحركات الكهربائية باللاذقية

الدكتور نواف فخر*
الدكتور ماهر الأمين**
لينا عقل ديوب***

(قبل للنشر في 2003/8/22)

□ الملخّص □

يتناول البحث دراسة النظام المحاسبي المطبق في الشركة العامة لصناعة المحركات الكهربائية في اللاذقية، وكيف تتم المحاسبة والرقابة على بنود النفقات لدى الشركة، وأيضاً كيفية قياس تكلفة المنتجات التامة وغير التامة لديها، ثم قمنا بإجراء تحليل مالي للشركة للتعرف على المشاكل المالية التي تواجهها، من أجل التعرف على المشاكل العملية التي تواجه هذه الشركة في أداء عملها، وذلك بغية التوصل إلى التوصيات والمقترحات التي تمكنها من رفع مستوى أدائها وفي الوقت نفسه تحسين جودة منتجاتها لجذب اهتمام المستهلكين وزيادة إقبالهم على شراء منتجاتها وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لها وتخفيض نسب الهدر لديها.

* أستاذ في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق– دمشق– سورية.
**مدرس في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
***طالبة ماجستير في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (6)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (6) 2003

Measuring the Cost of Products and Assessing the Work of the General Company for Manufacturing of Electric Engines in Lattakia

Dr. Nowaf fakher*
Dr. Maher alameen**
Lina akel dayuob***

(Accepted 22/8/2003)

□ ABSTRACT □

This paper deals with the accountancy system applied in The General Company for the Production of Electric Machines in Lattakia, including how supervision of spending is conducted as well as how the costs of products are estimated. The study then conducts a financial analysis of the company in order to discover the problems and obstacles hindering its operation and attempt to provide suggestions that would, hopefully, help the company improve its performance and the quality of its products. The final aim of the study is to provide suggestions as to how the company can best exploit its resources and minimize misspending.

* **Ph. Dr in Accounting Department- College of Economy. University Of Damascus. Syria.**
****Lecturer at Department Of Accounting, College Of Economy, University Of Tishreen, Lattakia, Syria.**
*****Ma. Student in Accounting Department, College Of Economy University Of Tishreen, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

لقد أدى التطور الهائل في النشاط الاقتصادي خلال الخمسين عاماً الأخيرة إلى نمو وكبر حجم الوحدات الاقتصادية، وتشابك العلاقات فيما بينها وبين الأطراف الخارجية، وصعوبة إدارتها، وكذلك ازدياد الحاجة إلى معلومات كثيرة عنها لخدمة أغراض مختلفة ومتباينة، مما ترتب عليه فرض مواكبة المحاسبة لهذا التطور واضطلاع مهنة المحاسبة بأعباء ومسؤوليات اكبر مما كان علية الحال في الماضي لتقف مع تطور الحاجة إلى البيانات وتزايد الطلب عليها، كنتيجة لتداخل أوجه النشاط الاقتصادي وتعددها وتعقدها (1.P 22) ويتناول علم المحاسبة إجراءات ومفاهيم تصحيح وسائل وأدوات تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية في المشروع، وذلك بهدف تسهيل مهمة المحاسب في قياس نتائج أعمال المشروع، ومد الإدارة بالبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات التخطيطية والتشغيلية ومتابعة تنفيذها.

ومن أهم هذه الأدوات: الموازنات التخطيطية– التكاليف المعيارية– تحليل العلاقة بين التكلفة والسعر وحجم الإنتاج– قوائم التدفقات المالية– محاسبة المسؤولية– تحليل الانحرافات– التحليل المالي– إعداد التقارير المختلفة– بحوث العمليات والحسابات القومية.

وبما أن القطاع العام الاقتصادي يعتبر من الركائز الأساسية في التخطيط القومي الشامل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك تأكدت الحاجة إلى توحيد المصطلحات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية والحسابات والقوائم الختامية وإلى ربط حسابات المنشأة بالاقتصاد القومي في مجموعه، فالمشروع هو اللبنة الأساسية للعملية التخطيطية بمعناها الواسع أي لإعداد الخطة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

مشكلة البحث:

يمثل القطاع العام في سوريا القطاع الأساسي الذي يرتكز عليه الاقتصاد الوطني، ولقد شهد القطر العربي السوري تطوراً اقتصادياً كبيراً، تجلى ذلك في توسيع وتطوير الصناعة بشكل عام سواء التحويلية أو الاستراتيجية، وقد تعددت السلع والأصناف المنتجة، وتنوعت وتم توظيف مبالغ كبيرة في المشاريع الإنمائية والخدمية المتنوعة الصناعية والزراعية كل ذلك تطلب التنظيم العلمي للمحاسبة ومحاسبة التكاليف بشكل خاص لكي تلبي المتطلبات المتزايدة لأجهزة التخطيط والرقابة.

وقد اعتبر القطاع العام الصناعي، عبر الخطط التنموية الخمسية المتعاقبة قطاعاً رائداً لعملية التنمية الصناعية في القطر العربي السوري، الأمر الذي يتطلب بالتالي تقويم مستوى أدائه للتعرف على مدى قيامه بهذا الدور الهام في الاقتصاد السوري وتزداد أهمية عملية التقويم هذه، مع تنامي الحملة الفكرية التي يشنها أصحاب الدعوة إلى تصفية القطاع العام وخاصة الصناعي، وذلك مع رواج وانتشار ما اصطلح على تسميته بالخصخصة، والتي شاع تطبيقها في كثير من الدول النامية، استجابة للضغط الذي تمارسه بعض المنظمات الدولية بهذا الشأن. وقد استند أصحابها في دعوتهم هذه إلى العيوب العديدة التي تؤخذ على القطاع الصناعي وخاصة انخفاض معدلات عائد الاستثمار فيه، بل خسارته في كثير من الحالات.

إذا كانت تلك الحملة الفكرية لم تلق رواجاً بعد في سوريا، فإن التصدي لها من خلال حسن تشخيص المشكلات التي يعاني منها القطاع العام الصناعي، ووضع الحلول الناجحة لها، أصبح أكثر إلحاحاً قبل أن تتفاقم